

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر
- دراسة تحليلية للفترة (1999-2014)-

للوشي محمد - جامعة البليدة 2
لبوخ نخلة - جامعة البليدة 2

الملخص :

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة و تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر، من أجل الوقوف على واقع هذه القضايا، وذلك من خلال متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع الذي أحرزته الدولة في مختلف هذه المؤشرات في الفترة الممتدة ما بين (1999-2014) ، وهذا طبعا بالاعتماد على مختلف الإحصائيات المتعلقة بها.

Résumer:

Nous visons à travers de cette papier de recherche pour étudier et analyser les différents indicateurs économiques et sociaux de développement durable en Algérie, afin de résister a la réalité de ces questions, grâce a des changements et les tendances suivi dans les progrès et les reculs réalisés par l'Etat dans ces différents indicateurs pour la période comprise entre (1999 -2014), et ce la bien sur en fonction des diverses techniques statistiques.

مقدمة :

لقد أصبحت التنمية المستدامة إحدى الرهانات الكبرى لدول العالم وعامة والدول النامية خاصة، على اعتبار أنها الخيار الأساسي للتخلص من التخلف واللاحق بركب الدول المتقدمة، فأضحى لزاما على هذه الدول أن تأخذ بمعاييرها و مبادئها .

ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية ومنها الجزائر التنمية المستدامة قضيتها الأولى، وفي سبيل ذلك وضعت العديد من المخططات والبرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإخلال أو المساس بحقوق الجيل المستقبلي، ولعل أهم ما يبرز مدى التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، هو التعرف على وضعية مختلف مؤشراتها .

وفي خضم هذا المقال سوف تقتصر الدراسة على كل من المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر، مما سبق نتبلور لدينا الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2014) ؟

من أجل معالجة إشكالية هذا المقال وللإجابة عنها، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى محورين هما :
أولا : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة؛
ثانيا : المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة.
أولا : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

إن المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة ما هي إلا عبارة عن "مجموعة من المعطيات والإحصائيات الكمية التي تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة"¹. إذ تغطي هذه المؤشرات العديد من القضايا الاقتصادية كالأداء الاقتصادي للدولة ،حجم تجارتها الخارجية، حالتها المالية ...الخ، وفيما يلي عرض لبعض هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (1999-2014).

¹ علي لزعر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جامعة باجي مختار، غنابة، جوان 2013، ص65.

1-معدل النمو الاقتصادي

يعتبر الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعمل على استدامته هدفا أساسيا تطمح إلى تحقيقه كافة الدول بما فيها الدولة الجزائرية.¹

وفيما يلي عرض لتطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2001-2013).

الجدول (01) :تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للفترة (2001- 2013)

الوحدة : النسبة مئوية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5	6.0	6.1	7.1	6.3
معدل النمو في قطاع المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	2.4	2.5-	-	-	3.8-
معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1	3.3	2.8	3.3	3.0

المصدر : من إعداد الباحثين، بالاعتماد على :

- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008،2012،2013 ، على الموقع : www.bank-of-Algerian.dz
- بيانات البنك الدولي ،على الموقع : www.albank aldawli.org .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة قد سجلت نموا مطردا من سنة إلى أخرى وهذا المؤشر إنما يدل على أن النمو لا يكون إلا بالعودة للقطاع الحقيقي، حيث سجل أعلى معدل له سنة 2003 بزيادة قدرها 6.9% وهي أكبر نسبة مسجلة خلال العشرينين الأخيرتين، وتزامن هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي مع كل من معدل النمو خارج قطاع المحروقات وكذا معدل النمو في قطاع المحروقات، وتفسير

¹ سعودي بلقاسم، بلوخ نخله، أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية -دراسة تحليله للفترة (1999-2013)-، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، أيام 28،29 أكتوبر 2014، ص12.

ذلك يعود إلى الراحة المالية التي حققتها الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية تجسدت في إعداد العديد من البرامج التنموية الطموحة .

2-معدل البطالة

لقد تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30%¹، حيث أنه لا يمكن لأي دولة تحقيق التنمية دون القضاء أو على الأقل تخفيض معدلات البطالة لما لذلك من آثار وخيمة على التنمية، وللوقوف على واقع هذه الظاهرة نستعرض تطور هذا المؤشر للفترة (2001-2014) بالجدول التالي:

الجدول (02) : تطور معدلات البطالة بالجزائر للفترة (2001-2014)
الوحدة : نسبة مئوية %

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المعدل	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	9.27	9.75	9.43	9.00

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على :
- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع : www.ons.dz ؛
- بيانات وزارة المالية ، على الموقع : www.mf.gov.dz .

من خلال الجدول أعلاه نستطيع القول بأن مؤشر البطالة قد عرف تراجعاً من سنة إلى أخرى طول الفترة الممتدة ما بين (2001-2014)، حيث سجل معدل البطالة بسنة الأساس 2001 معدلاً يقدر بـ 27.3% لينخفض إلى ما قيمته 9% سنة 2014 بانخفاض قدره 18.3%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تتمثل أساساً في ارتفاع أسعار النفط هذا الأخير الذي مكن الدولة الجزائرية من تبني مشاريع عديدة في ظل المخططات التنموية الممتدة ما بين (1999-2014) و المتمثلة أساساً في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2004) ، برنامج دعم النمو (2005-2009) ، البرنامج الخماسي (2010-2014)، هذه البرامج التي دعمت مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها ، والتي ساهمت في استحداث وخلق مناصب شغل سمحت من التقليل من معدلات البطالة .

3-الميزان التجاري

¹ بقة الشريف ، العايب عبد الرحمن ، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر - ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص 104 .

إن الانفتاح التجاري باعتباره اليوم واحد من المحفزات الأساسية للنمو الاقتصادي ، بحيث تسعى الدول لدعم ترقية الصادرات واعتبارا لكون اتساع حجم السوق يساهم في الإفادة من وفورات الحجم ، لكن الإشكال المطروح أمام الاقتصاد الجزائري هو كون الصادرات النفطية تمثل نسبة 96% وهيكل الصادرات خارج النفط يتكون من السلع نصف التامة كالزيوت ومشتقات النفط بنسبة حوالي 2.45 % من الحجم الإجمالي للصادرات ، بالإضافة إلى التجهيزات الصناعية بمعدل 0.24 % وكذا المواد الخام وبعض المواد الغذائية كالتمور مثلا بنسبة 0.15% وطبعا هذه الأرقام لا تمثل إسهاما كبيرا في التجارة الدولية وبالتالي لا تعكس أداءا متميزا للمؤسسات الوطنية مما يجعل هذه الأخيرة أمام رهان المنافسة في السوق الدولية والمحلية خاصة بعد إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة الأورو المتوسطية¹، وفيما يلي يتم عرض واقع الميزان التجاري بأرقام ضمن الجدول الموالي .

الجدول (03) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الإجمالي للصادرات	الإجمالي للواردات	الميزان التجاري
1999	12.32	9.09	3.23
2000	21.65	9.68	10.86
2001	19.09	9.89	9.2
2002	18.71	12.01	5.52
2003	24.45	13.34	11.14
2004	32.23	17.95	12.25
2005	46.32	19.85	08.47
2006	54.73	20.68	31.74
2007	60.17	25.99	34.24
2008	78.13	37.45	39.12
2009	45.08	36.76	7.78
2010	57.21	37.81	17.88
2011	73.49	47.25	26.24
2012	73.98	46.80	21.49
2013	65.92	54.85	11.06
2014	62.95	58.33	4.62

المصدر : من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

- بيانات تقارير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2001-2013)، على الموقع www.arabfund.org ؛
- بيانات وزارة التجارة للسنوات (2006-2014) ، على الموقع : www.mincommerce.gov.dz ؛
- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية لسنة 2009 ، مرجع سبق ذكره ؛
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، على الموقع : www.andi.dz.

¹ سعودي بلقاسم، نخلة لبوخ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري قد حقق فائضا على طول فترة الدراسة ، أي أن هذا الأخير ظل مستمرا في تحقيق النتائج الحسنة ، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع سعر برميل النفط الذي يعتبر اللبنة الأساسية في تكوين المالية الجزائرية، إذ أن هذا الفائض قد شهد أكبر ارتفاع له من سنة 2005 بقيمة 28.47 مليار دولار إلى غاية سنة 2008 بقيمة 39.12 مليار دولار، إلا أن هذا الفائض قد سجل انخفاضا وتراجعا كبيرا ليصل إلى ما يقارب 4.62 مليار دولار سنة 2014، ونستطيع تفسير هذا الانخفاض الذي سجل بسنة 2014 إلى ارتفاع فاتورة الواردات و انخفاض الصادرات الجزائرية بمقابل ذلك .

4- المديونية الخارجية

المعروف أن بداية الألفية الثالثة بالجزائر كانت بادرة خير إذ سجلت أسعار النفط فيها تحسنا ملحوظا بلغت 21.7 دولار وهو مستوى لم تعرفه الجزائر في الفترة السابقة ، كما واصلت هذه الأسعار الارتفاع لتصل إلى 73 دولار سنة 2006 ، والمعروف كذلك أن 96 % من صادرات الجزائر هي من المحروقات هذا كان سببا في ارتفاع احتياطات الجزائر من العملة ، وكما اثر هذا إيجابا على الميزان التجاري كما سبق ورأينا فهذا أكيد سوف يؤثر على مديونية الدولة الجزائرية اتجاه الخارج¹.

والجدول الموالي يبين تطور ظاهرة المديونية الخارجية للجزائر طوال فترة الدراسة .
الجدول (04) : تطور الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات خلال السنوات (1999-2013)

السنوات	ر الدين الخارجي (مليار دولار)	خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)
2013	3.39	-	-
2012	3.63	-	-
2011	4.46	0.61	0.7
2010	5.68	0.67	1.1
2009	5.68	1.00	2.1
2008	5.92	1.21	1.5
2007	5.79	1.43	2.3
2006	5.61	13.31	23.2
2005	17.19	5.84	11.6
2004	21.82	5.65	16.1
2003	23.35	4.36	16.3
2002	22.64	4.04	20.2
2001	22.57	5.29	24.8
2000	25.26	5.06	24.7
1999	28.32	4.88	34.6

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على :

- تقارير صندوق النقد العربي للسنوات (2003-2013) ، على الموقع : www.amf.org ؛

¹ المرجع السابق ، ص 16.

- بنك الجزائر ، النشرة الاقتصادية (2008-2014) ، مرجع سبق ذكره .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ظاهرة المديونية الخارجية التي تعتبر عقبة صعبة أمام تقدم الاقتصاد الجزائري و التي وصلت في نهاية التسعينات من القرن الماضي سنة 1999 ما يقارب 28.32 مليار دولار كأعلى قيمتها خلال فترة الدراسة سجلت سنة 2013 ما قيمته 3.39 مليار دولار بانخفاض قدره 24.93 مليار دولار على طول فترة الدراسة ذلك على الرغم من أن الجزائر قد تبنت مشاريع تنموية ضخمة لنفس الفترة ، وهذه تعتبر نتيجة جد ايجابية للاقتصاد الجزائري مما يقلل من تبعيته اتجاه الخارج على الأقل في هذا الاتجاه .

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية لا تلقى نفس الاهتمام و العناية كتلك التي تحظى بها المؤشرات الاقتصادية والبيئية، إلا أن التنمية المستدامة في أي دولة تسعى في حقيقة الأمر إلى تحسين المستوى المعيشي العام لأفراد مجتمعها من خلال حث الدولة على الاعتناء بالعنصر البشري الذي هو الأداة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة¹. إذ تغطي هذه المؤشرات العديد من القضايا الاجتماعية كالمساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم،... الخ، و فيما يلي عرض لبعض هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (1999-2014).

1- المساواة الاجتماعية

يمكن الوقوف على واقع المساواة الاجتماعية بالجزائر باستخدام مجموعة من المؤشرات منها : نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، معدل أجر الرجل مع أجر المرأة .

أ- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر

يعتبر تقليص نسبة الفقر المدقع الهدف الأول من أهداف الألفية من أجل التنمية ، و بهذا الخصوص أكدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤخرا أن الجزائر سجلت تقدما معتبرا في الحد من سوء التغذية وتمكنت على وجه الخصوص من بلوغ هذا الهدف الأول منذ سنوات عديدة ، ويشاطر هذا الرأي برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يعتبر أن التقدم المحقق من طرف الجزائر في مجال الأمن الغذائي كان معتبرا بفضل الدعم الحكومي الذي سمح على وجه الخصوص للفلاحين بالاستفادة من المدخلات التي يحتاجونها ، و فيما يتعلق بهدف القضاء على الفقر المدقع وفقا لأهداف الألفية من أجل التنمية تشير مختلف التقارير أن

¹ قادري محمد الطاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 180.

نسب الفقر المدقع تبقى محدودة في البلد ، وأن مهمة القضاء عليه جذريا ممكنة جدا علما أن نسبة السكان الذين يعيشون في الجزائر تحت خط الفقر انتقلت إلى 5%¹.

و يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال ما تعرضه قيم الجدول الموالي:

الجدول (05) : تطور نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني

السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني
1995	14.1%
2000	12.1%
2005	5.1%

خط الفقر : 1.25 دولار لليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار للعام 2005 .
المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد العربي لسنة 2013 ، على الموقع : www.amf.org

هذا التحسن يعود -حسب ما صرح به وزير التضامن الوطني و الأسرة والجالية الوطنية بالخارج جمال ولد عباس- إلى وضع هذا الهدف ضمن أولويات برنامج السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى توجيهات بوضع خريطة للفقر و برامج تنمية طموحة تحمل اعتمادات مالية ضخمة لمحاربة الفقر في كافة الجوانب ، كما واعتبر الوزير أن الوضع حاليا متغير نحو الأحسن².

ب-المساواة في النوع الاجتماعي

و الذي يمكن قياسه بمقارنة معدل أجر المرأة و أجر الرجل، وكما هو معلوم هذه المساواة موجودة بالجزائر³.

¹ للوشي محمد،لبوخ نخله،دراسة تحليلية للمؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة بالجزائر للفترة (1999-2013) -، الملتقى الدولي الثاني حول "الليات تطوير أداء الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول -، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة البليدة،أكتوبر 2014،ص12.

² المرجع السابق،ص13.

³ هوارى معراج ، آدم حديدي ، نحو تقويم البرامج التنموية بالجزائر باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي الرابع "رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار ، أيام 04 ، 05 مارس 2014 ، ص13 .

2-الصحة العامة

فيما يلي نتعرف على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالصحة العامة بالجزائر، ذلك من خلال عرض تطور قيم بعض مؤشراتها، والجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول (06): تطور مؤشرات مختلفة للصحة العامة بالجزائر

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
20.2	20	20.8	21.5	22.3	23.1	24.1	25.1	26.3	27.7	29.2	31	32.8	34.7	36.6	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات(%)
71.0	-	70.93	70.75	70.61	70.47	70.32	70.17	70	69.75	69.66	69.48	69.12	68.93	68.70	العمر المتوقع عند الولادة(سنة)
-	-	83.9	83.8	83.7	83.7	84.4	85.2	85.9	86.6	87.4	88.1	88.7	89.4	90.1	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية(%)
-	-	-	95.1	95.1	95	94.9	94.6	94.3	94	93.3	93	92.6	92.2	91.7	نسبة السكان الذين تتوفر لديهم القدرة على الحصول على صرف صحي ملائم(%)

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على :

- تقارير صندوق النقد العربي للسنوات (2003-2014) ، مرجع سبق ذكره ؛

-بيانات البنك الدولي للسنوات (1999-2014) ، على الموقع : www.albankaldawli.org .
من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة ظل يسجل تراجعا طول الفترة الممتدة بين 1999 إلى غاية سنة 2013، حيث سجل سنة 1999 معدل 38.4% ليصل سنة 2013 إلى 20.2% ، أي بانخفاض يقدر بمعدل 18.4% ، وهي نسبة معتبرة جدا ، وهذا التحسن إنما يرجع إلى الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في مجال حماية صحة الطفل و كذا البنية التحتية المتعلقة بالصحة كإقامة مستشفيات جديدة مكيفة ،توظيف أطباء و ممرضين جددالخ، وحسب هذا التحليل فإن الجزائر تسير وفق الطريق الصحيح.

و في المقابل فإن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يسجل ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2013، حيث سجل سنة 1999 العمر المتوقع عند الولادة 68.70 ليرتفع هذا الأخير ويسجل ما يقارب 71 سنة 2013، وقيم هذا المؤشر تعتبر جيدة بالمقارنة مع الدول المتقدمة. أما بالنسبة للمؤشرين المتعلقين بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب و كذا نسبة السكان الذين تتوفر لديهم القدرة على الحصول صرف صحي ملائم، فلقد ظل هذين المؤشرين يسجلان ارتفاعا طول فترة الدراسة و ذلك انطلاقا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2011، لقد استفادت من هذه الأخيرة كل من سكان المناطق الحضرية والريفية، وهذا طبعاً يعود إلى البرنامج المكثف الرامي إلى تثمين الموارد المائية الذي سطرته الدولة و المتضمن إنجاز سدود في جميع أنحاء الوطن ومحطات لتحليه المياه ، وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب .

3-التعليم

نستطيع التوصل إلى حالة التعليم بالجزائر من خلال التطرق إلى مجموعة من المؤشرات ذات الدلالة مثل مستوى التعليم و محو الأمية .

مستوى التعليم ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، ولقد حققت الجزائر تقدما كبيرا خاصة في مجال التربية والتعليم، والدليل تسجيل ما يقارب نسبة 100% من الأطفال الذين يبلغ سنهم 6 سنوات في المدارس، إلى جانب إحصاء 90% من الأطفال مسجلين في الطور الابتدائي، من جهة أخرى أشار رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث البروفسور مصطفى خياطي إلى أن 15 % من الأطفال يغادرون مقاعد الدراسة قبيل نهاية الطور الابتدائي، حيث تقدر اليونيسيف نسبة الأمية لدى الأطفال دون 15 سنة بـ 27.2 %¹.

ب-محو الأمية

والجدول التالي يوضح تطور معدلات الأمية بالجزائر للفئة العمرية الأكثر من 15 سنة للفترة (2002-2008).

الجدول (07):معدل الأمية بالجزائر للفترة (2002-2008)

الوحدة: نسبة مئوية %

السنة	2002	2003	2004	2006	2007	2008
المعدل	31.1	30.2	30.1	21.4	24.6	22.3

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على :
- تقارير صندوق النقد العربي (2003-2013) ، مرجع سبق ذكره .

¹ هوارى معرج،حديدي آدم،مرجع سبق ذكره،ص16.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن هناك تراجع مستمر في معدلات الأمية المتعلقة بالفئة العمرية الأكثر من 15 سنة ، وذلك انطلاقا من سنة 2002 حيث كان معدل الأمية آنذاك يقدر بأكثر من 31% لينخفض بمعدل 8.8% سنة 2008 و يسجل 22.3% ، ومن المرجح أن يتواصل تراجع معدلات الأمية بالنظر إلى مجهودات الدولة في هذا الإطار .

4-النمو السكاني
و الجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو السكاني ما بين (2002-2013)

الجدول (08) : معدل النمو السكاني ما بين (2002-2013)
الوحدة : نسبة مئوية %

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المعدل	2.3	2.1	2.2	1.3	1.2	1.7	1.7	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8
ل	8	4	3	5	1	3	2	2	7	8	7	7

المصدر : من إعداد الباحثين ، بالاعتماد على :

- تقارير صندوق النقد العربي للسنوات (2003-2014) ، مرجع سبق ذكره .
من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو السكاني خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2013 شهد استقرارا نسبيا و ترجعا في بعض الأحيان ، إلا أن هذا المؤشر يعد عائقا يحول دون تحقيق التنمية المستدامة ، و معدلات النمو هذه لا تعكس قيمة التغير في عدد السكان من سنة 2002 إلى سنة 2013 وإنما تعكس نسبة التغير لنمو السكان من سنة إلى أخرى فقط ، حيث لو رجعنا إلى الأرقام الحقيقية لعدد السكان خلال سنة 2002 لوجدناها 31.35 مليون نسمة لتصل سنة 2013 إلى 37.9 مليون نسمة، أي أن عدد السكان في زيادة مستمرة و هو ما يستدعي من كل المسؤولين من أفراد و حكومات أن تراعي هذا التغير، وهذه الزيادة المعتبرة بعدد السكان التي وان دلت على شيء فإنما تدل على زيادة متطلبات السكان الجدد ، هذا ما يستدعي من المسؤولين تلبيةها ولكن دائما ليس على حساب الجيل المستقبلي ، أي أنه لا بد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة .

خاتمة :

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر قد عرفت نوعا من التحسن الملحوظ في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالدراسة في هذا المقال و ذلك بالقياس على ما كانت عليه في الفترة السابقة، ويعزى ذلك بالأساس إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية لفترة الدراسة، إلا أنه بالرغم من التحسن الذي شهدته هذه المؤشرات يبقى الإشكال المطروح حاليا فيما إذا كان هذا التحسن تحسنا دائما ومستديما، أم أنه مجرد تحسن ظرفي يختفي باختفاء سببه والمعروف بوجود الجزائر في بحبوحة مالية سببها الأساسي الريع البترولي، وهذا ما يثير القلق خاصة مع بداية السنة الجديدة 2015، والتي شهدت فيها أسعار النفط العالمي تذبذبا كبيرا، مما يستدعي استدراك وفهم جيد لمختلف هذه الظروف، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد الحلول المنطقية والفعالة التي تتماشى مع إمكانيات الدولة الجزائرية من جهة وكذا متطلباتها و احتياجاتها التنموية من جهة أخرى.

النتائج المتوصل إليها:

هناك تحسن تدريجي فيما يخص مختلف المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة ما بين (1999-2014)، إلا أن هذا النتائج تبدو غير مقنعة إذا ما قورنت بحجم الأموال المصروفة لنفس الفترة؛ رغم النتائج الايجابية المحققة فيما يتعلق بمؤشر البطالة إلا أن هذه الأخيرة لا تعكس تطلعات الشعب الجزائري؛

حققت الجزائر تقدما ملحوظا فيما يتعلق بانخفاض معدلات المديونية من جهة و فوائض في الميزان التجاري من جهة أخرى، إلا أن الوضع لا يزال بعيدا عن أن يكون مرضي ذلك لاعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات وفي سياساتها على الإنفاق، وهذا بطبيعة الحال يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الجزائري خاصة على المدى البعيد، وهذا ما تترجمه الأوضاع الاقتصادية بداية سنة 2015؛

تكاد الجزائر تحرز الهدف الأول من أهداف الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر بتحقيقها نسبة جد ايجابية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر لتصل إلى نسبة 5% فقط بعدما كانت تقارب 12% في وقت سابق؛

حققت الجزائر تقدما معتبرا في مجال الصحة، إلا أن الوضع لا يزال بعيدا عن مرضي من وجهة نظر صحية، وذلك لأنها لا تزال تواجه رهانات مختلفة تتعلق أساسا بحوكمة المنظومة الصحية؛ حققت الجزائر كذلك في هذه الفترة ما بين (1999-2014) أرقاما قياسية في مجال التعليم الأساسي وكذا في مجال محو الأمية؛

لا يزال عدد السكان في الجزائر يشهد نموا متواصلا وهذا يعتبر تحديا أساسيا من التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية في تحقيق تنمية مستدامة .

التوصيات المقترحة:

الاستغلال العقلاني لما هو متاح من الموارد في ظل توفر مجال للتوزيع العادل و القادر على تحقيق أهداف التنمية؛

لا بد من الشروع فورا في إيجاد الحلول وتطبيقها قبل الاصطدام الذي يمليه الواقع، وذلك أن الجزائر تعيش في بحبوحة مالية سببها الأساسي الريع البترولي، هذا الأخير مورد ناضب وبالتالي لا بد على الجزائر إيجاد البديل سريعا و ذلك بتنويع الاقتصاد، ولعل خير مثال على ذلك ما حدث مع بدايات سنة 2015 من انخفاضات شديدة في الطلب الكلي على النفط؛

لا بد من إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار الحكومي في إطار إستراتيجية التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال خلق البيئة القانونية الملائمة والمشفعة للمبادرات الفردية؛ تقوية الجهاز الإنتاجي الذي يعتبر الدعامية الأساسية للاقتصاد، وذلك لا يكون إلا بتفعيل أجهزة الرقابة و المحاسبة، وتعزيز الدور الرقابي للبرلمان للحد من التلاعب بالمال العام حفاظا على مصلحة الجيل الحالي و المستقبلي؛

على المنظومة الصحية أن تتكيف مع التحولات المتزامنة الديمغرافية من جهة والوبائية من جهة أخرى؛

ضرورة الاهتمام بقضايا التعليم، ليس من ناحية الكم فقط، وإنما من ناحية النوع كذلك؛ ضرورة ادراج المتطلبات الاجتماعية للتنمية المستدامة ضمن المسوح والتعدادات السكانية، بما يضمن تحقيق مشاركة السكان في إعداد الخطط و الاستراتيجيات التنموية المختلفة للدولة، باعتبارهم المحور الأساسي لضمان تفعيلها بصورة جيدة.

قائمة المراجع:

مقالات:

- 1- بقة الشريف ، العايب عبد الرحمن ، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 04 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ؛
- 2- علي لزعر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2013.
- I. مداخلات:**
 - 3- هواري معراج ، آدم حديدي ، نحو تقويم البرامج التنموية بالجزائر باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي الرابع "رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار ، أيام 04 ، 05 مارس 2014؛
 - 4- اللووشي محمد، لبوخ نخلة، دراسة تحليلية للمؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة بالجزائر للفترة (1999-2013) -، الملتقى الدولي الثاني حول "آليات تطوير أداء الإدارة المحلية و دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول -، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، أكتوبر 2014؛
 - 5- سعودي بلقاسم، لبوخ نخلة، أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعض المؤشرات الاقتصادية -دراسة تحليلية للفترة (1999-2013)-، الملتقى الدولي حول "تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، أيام 28، 29 أكتوبر 2014.
- II. أطروحات:**
 - 6- قادري محمد الطاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

مواقع الكترونية:

- 7- التقارير للسنوات (2013، 2012، 2008)، النشرة الإحصائية (2014، 2009، 2008)، بنك الجزائر، على الموقع : www.bank-of-Algerian.dz ؛
- 8- بيانات البنك الدولي (1999-2014)، على الموقع : www.albankaldawli.org ؛
- 9- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ، على الموقع : www.ons.dz ؛
- 10- بيانات وزارة المالية ، على الموقع : www.mf.gov.dz ؛
- 11- تقارير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للسنوات (2001-2013)، على الموقع www.arabfund.org ؛
- 12- بيانات وزارة التجارة للسنوات (2006- 2014) ، على الموقع : www.mincommerce.gov.dz ؛
- 13- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، على الموقع : www.andi.dz ؛
- 14- تقارير صندوق النقد العربي للسنوات (2003-2014) ، على الموقع : www.amf.org .